

دور نظام حاضنات الأعمال في دعم تطوير وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة لتجربة مشاتل الجزائر)

د. عمار زودة

أستاذ محاضر ب

جامعة باتنة 1 - الجزائر

ملخص: قد واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات الناجمة عن تحرير الأسواق بفعل العولمة وعليه كانت هناك حاجة لاستحداث منظومة عمل تضطلع بتطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يعد أسلوب حاضنات الأعمال من أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة لدعم هذه المؤسسات، حيث تعمل على تقديم العديد من الخدمات التي تؤمن المسيرة الطبيعية للمؤسسات من أجل الابتعاد عن الفشل والانهيار. ولهذا تحظى حاضنات الأعمال باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة والنامية منها الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات.

Abstract: Small and Medium Enterprises (SMEs) have faced numerous challenges as a result of freeing markets due to globalization. Accordingly, there was a need to create a work system whose function is to develop and update the concept of supporting SMEs. Business incubators are considered as one of the best mechanisms ever invented in the last 20 years that support small and medium businesses. Their prime task is providing services that maintain the natural continuity of businesses so as to avoid failure and collapse. Business incubators are gaining deep interest in developed and developing countries, including Algeria.

Keywords : Small and medium enterprises, Business Incubators, Nurseries.

مقدمة:

استجابة لمتطلبات التوجه نحو اقتصاد عالمي مفتوح، وبمزيد من التنافس والنمو والارتقاء، توجهت العديد من دول العالم نحو إنشاء حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساندتها لمواجهة صعوبات مرحلة انطلاقها.

والقصد من هذا التوجه هو الإسهام في خلق فرص عمل إضافية إلى جانب العمل على توليد الدخل لأصحاب المشاريع والإسهام في تحقيق النمو، بهدف إحداث تنمية مستهدفة لتطوير اقتصاديات الدول المعنية بالأمر.

ونظراً لما تحدثه حاضنات الأعمال من آثار إيجابية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أولى الباحثون أهمية خاصة لدراسة دور هذه الحاضنات وما تقدمه من قيمة مضافة لهذا النوع من المؤسسات المحضونة، حيث تشير الأدبيات ذات العلاقة إلى أن حاضنات الأعمال أنتت بفوائد عديدة تجمعت حول دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على العكس من المؤسسات التي لم تدعم من قبل الحاضنات، فهي لم تحقق النجاح المأمول لأنها لم تسند وتدعم وتتقف نحو كيفية ممارسة الأعمال في أسواق اليوم.

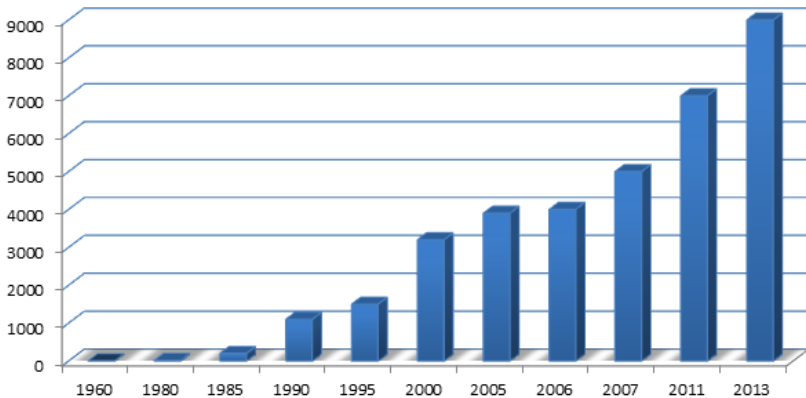
لتحقيق الغرض من هذه الدراسة تم صياغة التساؤل الرئيس التالي: ما هي الآليات التي يعتمد عليها نظام حاضنات الأعمال في دعم تطوير وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهل تحقق هذا الدور من خلال مشاتل المؤسسات في الجزائر؟
أولاً: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال.

1. التطور التاريخي لحاضنات الأعمال:

تعود أصل فكرة حاضنات الأعمال إلى حاضنات الأطفال الصحية المستعملة في المستشفيات، إذ تنظر حاضنات الأعمال إلى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، إذ يحتاج إلى حاضنة تضمه منذ مولده من أجل أن تحميه من المخاطر التي تحيط به وتمد بالطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجياً ليصبح بعد ذلك قويا قادرا على النمو ومؤهلاً للمستقبل ومزودا بفعاليات النجاح¹.

إذ ظهرت لأول مرة في ولاية نيويورك الأمريكية عام 1959 متمثلةً بما يعرف بـ: (مركز صناعات باتافيا Batavia)، لتتبعها العديد من دول العالم وبالأخص دول الاتحاد الأوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت أول حاضنة أعمال في أوروبا عام 1986. أما على المستوى العربي فإن مصر تعدّ أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998.² وتشير إحصائيات عام 2013 أن هناك قرابة 9000 حاضنة أعمال تعمل في مختلف دول العالم، منها حوالي 1400 حاضنة في الولايات المتحدة الأمريكية فقط، 95% منها حاضنات لا تهدف إلى تحقيق الربح،³ والشكل (1) يعكس تطور عدد حاضنات الأعمال عالمياً خلال الفترة (1960-2013).

الشكل (1): تطور عدد حاضنات الأعمال عالمياً خلال الفترة (1960-2013)



Source : [The History of Business Incubation \(part 2\)](https://worldbusinessincubation.wordpress.com/2013/03/22/426/),

<https://worldbusinessincubation.wordpress.com/2013/03/22/426/>, date: 21/12/2017.

يوضح الشكل أعلاه مراحل تطور عدد حاضنات الأعمال منذ إنشائها أول مرة

عام 1959، والملاحظ أن عددها تزايد من فترة لأخرى وخاصة بداية من عام 1990 أين بلغ عددها حوالي 1000 حاضنة، ليتضاعف عددها 9 مرات خلال مدة 23 سنة.

2. مفهوم حاضنات الأعمال: عند استطلاع ماهية حاضنات الأعمال ومعرفة مفهومها وحدودها وجد تباين واضح بين الآراء، لكن هذا التباين لم يصل إلى حد التقاطع، وسنحاول إيجاز بعض هذه الآراء من خلال التعريفين التاليين:

- عرفت من قبل مركز الاتحاد الأوروبي للشؤون الإستراتيجية وتقييم الخدمات على أنها منظمة تساهم في عملية إنشاء الشركات الناجحة من خلال تزويدهم بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم، بما في ذلك منحهم مساحة بالحاضنة، خدمات دعم الأعمال التجارية.⁴

- كما تعرف على أنها منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز مناسب تتوافر فيه كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نجاح المشروعات الصغيرة الملتحقة بها، وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.⁵

3. تصنيف وأنواع حاضنات الأعمال: إن الدول التي تبنت هذا الأسلوب وخاصة الدول المتقدمة استطاعت أن تعد نماذج متطورة من الحاضنات سواء من حيث الهدف منها أو طبيعة الخدمات التي تقدمها إلى عدة أنواع نوجزها في ما يلي:⁶

1.3. حاضنة المشاريع العامة "غير التكنولوجية": وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع.

2.3. حاضنات تكنولوجية: وهي تمثل الحاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

3.3. حاضنات الأعمال الدولية: تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير وتأهيل الشركات الوطنية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

4.3. الحاضنات المفتوحة: تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة.

5.3. التجمعات ذات وحدات الدعم المتخصصة: وهي منظومة متكاملة من الأعمال ذات الصبغة الصناعية صممت بشكل يساهم في تنمية صناعات محددة عن طريق توفير البيئة والبنية الأساسية المناسبة لها داخل تجمعات صناعية كبرى.

6.3. حاضنات بأهداف مختلفة: قد ظهرت حديثاً أنواع جديدة من الحاضنات ذات أهداف مختلفة مثل:

- حاضنات متخصصة لمواجهة مشكلات محددة؛

- حاضنات متخصصة في مجالات فنية أو إبداعية؛

- حاضنات متخصصة في أعمال المرأة؛

- حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة.

4. الأدوار الإستراتيجية لحاضنات الأعمال: أشارت إحصائيات جمعية تكساس لحاضنات الأعمال أن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة يزيد عن 80% ، وأن معدل نموها يزيد من 7 إلى 22 ضعف عن معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال وقد تم إنشاء 19 ألف شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح، تم من خلالها خلق أكثر من 245 ألف فرصة عمل دائمة.⁷ ومن بين الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تلعبها نجد الآتي:⁸

- تشجيع مستثمرين غير تقليديين ومغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي

توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر Venture Capital؛

- تقديم خدمات للمؤسسات داخل وخارج الحاضنات؛

- ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار؛

- مساندة ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة صعوبات مرحلة

الانطلاق والتأسيس؛

- تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل؛
- وثوقية نجاح المشروع من خلال الخدمات الشاملة التي تقدمها الحاضنة؛
- خلق وزيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب؛
- رعاية ومساعدة المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو والنجاح؛
- ربط وتكامل المشروعات الكبيرة بالصغيرة للعمل على تنميتها بصفتها مسوقة لمنتجات المشروعات الصغيرة؛
- ربط الحاضنة مع الحاضنات الأخرى إقليميا وعالميا لتبادل الخبرات والاستفادة؛
- اكتشاف القدرات الإبداعية الكامنة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة؛
- إقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارية ووحدات الاختبار والقياس لخدمة المشروعات الصغيرة والكبيرة داخل وخارج الحاضنة؛
- تعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة خلق فرصة العمل بدل انتظارها من الدولة ومكاتب التشغيل.

5. عوامل ومعايير نجاح حاضنات الأعمال: هناك عدة عوامل تساهم في نجاح حاضنات الأعمال، كما أن هناك عدة معايير للحكم على نجاحها.

1.5. عوامل نجاح إقامة حاضنات الأعمال: يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:⁹

- تحديد نوعية المؤسسات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فنية؛
- اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سوف يتم تقديمها بواسطة العاملين في الحاضنة نفسها، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية مثل مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية ومراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في هذا الصدد؛

- توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل، حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة والتي تحتاج عادة إلى تدبير أموال إضافية؛

- تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، حيث أن الحاضنة ليست مجرد مكان للاستضافوا إنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة.

2.5. معايير نجاح حاضنات الأعمال: يقاس مدى نجاح حاضنات الأعمال في تنمية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة معايير منها: ¹⁰

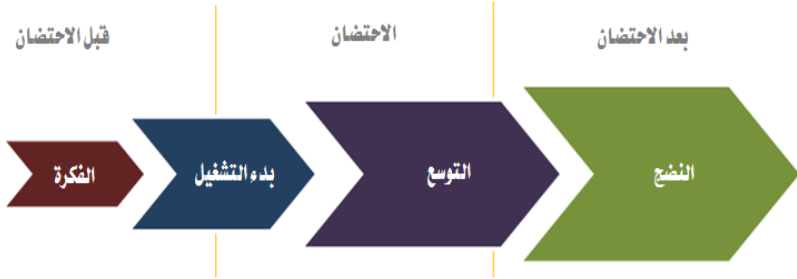
- عدد المؤسسات التي تتخرج منها؛
- نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة؛
- خلق فرص عمل جديدة؛
- عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة؛
- تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة؛
- اجتذاب الصناعات المطلوبة خاصة الخدمية بما في ذلك تلك التي لا تتطلب عمالا يمتلكون مهارات عالية؛
- توليد عوائد مالية مقبولة لمالكيها؛
- زيادة العوائد الضريبية للدولة.

6. مراحل احتضان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة: تتم رعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة

بالحاضنة من خلال مجموعة من المراحل، وفي هذا الصدد اقترح سنة 2009 نموذج [infoDev\(2009\)](#) يحدد مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو نموذج يتميز بربطه بين مراحل حضانة المؤسسة ودورة حياة المشروع، حسب هذا النموذج يمر أي مشروع على أربع مراحل: فكرة، بدء التشغيل، التوسع، والنضج. أما حضانة هذا

المشروع حسب النموذج تتم على أساس ثلاث مراحل أساسية (تسبقها مرحلة إنشاء فكرة المشروع)، يوضحها الشكل (2):¹¹

الشكل(2): مراحل الاحتضان حسب نموذج (infoDev(2009



المصدر: Business Incubation Blog, <http://worldbusinessincubation.wordpress.com/>, Ryzhonkov Vasily

ويوضح الشكل مراحل الاحتضان على النحو التالي:

- **منبت الفكرة Germinate:** حيث تأتي الأفكار الريادية وهي المرحلة الأولى وتسبق عمليتي الإنشاء والاحتضان، وهي المرحلة الأكثر خطورة في المشروع بسبب وجود درجة عالية من عدم اليقين؛
- **مرحلة ما قبل الاحتضان Pre-incubation:** الهدف الرئيسي من هذه المرحلة هو مساعدة الفرد للقيام بفكرته، وهي مرحلة تتسم بالخطورة وارتفاع تكاليفها، باعتبارها مرحلة تهتم بالحصول على الدعم والتمويل المالي لانطلاق المشروع، وتزيد صعوبتها في حالة صناعات الابتكار ذات التكنولوجيا العالية؛
- **مرحلة الاحتضان Incubation:** وهي المرحلة التي يقوم من خلالها فريق متخصص لتحول فكرة المشروع إلى خطة وبداية اشتغاله وتوسعه. والاستثمارات في هذه المرحلة مكلفة ولا تزال لا تجلب أي ربح. وتساعد الحاضنات في هذه المرحلة البحث عن خطة عمل المشروع، وتقديم المساعدة التجارية، وبناء الفريق، وتوفير الموارد، والوصول إلى شبكات التوزيع ومصادر رأس المال؛

- **مرحلة ما بعد الاحتضان Post-incubation:** وهي المرحلة التي تنتج فيها المؤسسة المحتضنة وبالتالي لا توجد حاجة للتدخل من قبل الحاضنة، ولكن التجربة في هذا المجال تبين أن الحاضنات لا تزال تساعد المؤسسات بعد نهاية مرحلة احتضانها، فعلى سبيل المثال تواصل العديد من المؤسسات الناضجة استئجار مساحات في الحاضنة. بهدف الاستفادة من خبرات الحاضنة من جهة ومن جهة أخرى تسمح الحاضنة ببقاء هذه المؤسسات الناضجة لتتقل خبرتها ونجاحها لاحتضان مؤسسات وبرامج جديدة.

ثانيا: بعض التجارب العالمية الرائدة في إقامة حاضنات الأعمال.

حتى نقف على الدور الريادي الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم تطوير و نجاح تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان لزاما علينا أن نعرض بعض التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال كما يلي:

1. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: تعد التجربة الأمريكية من أقدم التجارب العالمية، حيث أن مفهوم الحاضنات تم استحداثه وتطويره بشكل أساسي في أمريكا، وقد أقيمت الحاضنات هناك لتخفيف معدلات الفشل وزيادة معدل النمو للمؤسسات الصغيرة وخلق فرص عمل جديدة، وترتبط نسبة كبيرة من هذه الحاضنات بالجامعات والمعاهد المحلية وتقدم خدمات متنوعة، حيث ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في عام 1985 ليصل مع نهاية عام 2012 إلى حوالي 1400 حاضنة، أما بالنسبة إلى أنواع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية نوجزها في الآتي:

- حاضنة الأعمال الدولية؛ - الحاضنة الإقليمية؛ - الحاضنة التكنولوجية؛ - الحاضنة الصناعية؛ - حاضنات قطاعات محددة؛ - حاضنة الانترنت.¹²

أما بما تمتاز به حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، نذكر:

- أكثر من 80% من الحاضنات لها ارتباطات رسمية أو غير رسمية بالجامعات؛

- حسب إحصائيات الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال لعام 2011، فإن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة يزيد عن 80 %، وأن معدل نموها يزيد من 7 إلى 22 ضعف عن معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال.

- حسب إحصائيات نفس الجمعية تم إنشاء 49000 شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح، تم من خلالها خلق أكثر من 245000 فرصة عمل دائمة وحققت مداخيل قدرت بأكثر من 15 مليار دولار، كما قدرت أن 87% من المؤسسات المحتضنة المتخرجة لا تزال تعمل في السوق ونسبة 84% من المؤسسات المحتضنة والمتخرجة بقيت تعمل في مناطقها المحلية، الأمر الذي ساهم في دعم التنمية المحلية بالمناطق التي تتواجد بها حاضنات الأعمال؛

- كما أكدت بعض البحوث التي قامت بها نفس الجمعية بأن الإنفاق والدعم الحكومي لحاضنات الأعمال يساهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات الضريبية عن أرباح ومداخيل الشركات الناجحة والمتخرجة من الحاضنات، حيث وصلت هذه البحوث إلى أن كل 01 دولار ينفق على دعم حاضنات الأعمال يحقق ما يقارب من 30 دولار كعائدات في شكل ضرائب محلية على الشركات المتخرجة فقط.¹³

2. التجربة الفرنسية: التجربة الفرنسية للحاضنات من أقدم التجارب في دول الاتحاد الأوروبي والتي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينات. وهناك ما لا يقل عن 229 حاضنة تعمل حالياً في مختلف المدن الفرنسية¹⁴، وفي عام 2001 تم إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات "INCUBATION France"، حيث قامت الجمعية الفرنسية للحاضنات بتحديد الشكل القانوني للحاضنات العاملة في فرنسا حالياً كالتالي:

- **حاضنات حكومية:** وهي الحاضنات التي زادت أعدادها وازدهرت بشكل كبير بعد صدور قانون وزارة البحث العلمي في مارس عام 1999، والذي يشجع ويقوم بتمويل عدد

من الحاضنات التكنولوجية التي تحتضن المشروعات الجديدة المقامة على قاعدة علمية، و ينتمي إلى هذه النوعية أيضا الحاضنات المقامة داخل كليات الهندسة والمعاهد العلمية؛

- **حاضنات تملكها شركات الكبرى، وبيوت الخبرة:** وهي حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك بهدف تشجيع وتنمية المؤسسات الجديدة في المجالات التي تقوم بالتعاون مع خبرة هذه الشركات الكبيرة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية مثل تطبيقات التليفون الخليوي، وكذلك الالكترونيات، ومجالات التكنولوجيا الحيوية؛

- **حاضنات قطاع الخاص:** وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساسا على الربح وهي مشروعات بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر وتوظيف الأموال، وهي حاضنات تقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة أو ذات المخاطرة العالية جدا.¹⁵

التجربة الفرنسية في مجال إقامة حاضنات الأعمال تتميز بعدد من الخصائص التي تعتبر نموذجا في معظم التجارب الأوروبية للحاضنات من حيث:¹⁶

- جميع الحاضنات الفرنسية (تكنولوجية أو غير تكنولوجية) تقدم خدمات للمشروعات غير المرتبطة بها؛

- معظم الحاضنات التكنولوجية توفر الخدمات المالية ورؤوس الأموال المخاطرة لاحتضان الابتكارات والاختراعات؛

- الغالبية العظمى من هذه الحاضنات تتبع الإدارات المحلية ووزارة البحث العلمي وتأخذ شكلا قانونيا موحدا تحت صيغة "جمعية وطنية لا تهدف للربح"؛

- تتوزع الحاضنات في معظم المدن الفرنسية وتستند الإقامة داخلها إلى تعاقدات إيجارية ذات قيمة إيجار مخفضة.

3. التجربة المصرية: وتولى تأسيسها الصندوق الاجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا، وهي جمعية أهلية أعلن عن تأسيسها عام 1995 بعضوية جمعية عمومية

ومجلس إدارة، وقد وضع الصندوق المذكور خطة لإنشاء 30 حاضنة في مصر، تم إنشاء 15 منها حتى عام 2002. وتصنف الحاضنات المقامة في جمهورية مصر العربية بتنوعها، وكما يأتي:

- حاضنات معتمدة على التكنولوجيا البسيطة لتقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف؛
- حاضنات تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة وتلا وأسويوط (حاضنات للصناعات العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية)؛
- الحاضنات التكنولوجية القائمة بالقرب من الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية أو داخلها منها حاضنة التبين وجامعة المنصورة؛
- حاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية¹⁷.

ثالثاً: واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وسبل تفعيلها

1. تعريف وأشكال الحاضنات في الجزائر: وفي هذا الإطار سعت الجزائر ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء وإقامة حاضنات الأعمال على شكل محاضن ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل. وقد تمثل هذا الإطار في البداية بإصدار القانون التوجيهي رقم 18/01 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، وبعدها المرسوم التنفيذي رقم 03- 78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم 03- 79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والذي يتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري، بناء على المشرع الفرنسي ضمن مفهوم المحاضن في المشاتل، على الرغم من تمييز العديد من الباحثين والتشريعات بينهما، مما أدى إلى غموض في مفهوم حاضنات الأعمال¹⁸.

وعلى ضوء المرسومين السابقين سنعالج من خلال ما يلي الطبيعة القانونية والتنظيم والمهام والأهداف التي حددها المشرع الجزائري لكل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل:

1.1. مشاتل المؤسسات les pépinières d'entreprises: مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي¹⁹، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتخذ المشاتل أحد الأشكال الثلاثة التالية:

- **المحضنة:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛

- **نزل المؤسسات:** هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.²⁰
وتهدف مشاتل المؤسسات أساسا إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإنشاء والتأسيس عن طريق ما يلي²¹:

- استقبال واحتضان ومراقبة المشاريع الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛ - تقوم المشاتل بوضع محلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع، كما تتولى عملية تسييرها وإيجارها؛ - فحص مخططات الأعمال للمستأجرين المحتملين الحاملين للمشاريع داخل المشتلة؛ - إعداد مخطط توجيه لمختلف قطاعات النشاطات التي تحتضنها المشتلة؛ - دراسة واقتراح وسائل وأدوات ترقية المؤسسات الجديدة وإقامتها؛ - مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛ - وضع الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية اللازمة تحت تصرف المؤسسات المحضنة؛ - إعداد برامج العمل.

2.1. مراكز تسهيل المؤسسات les centres de facilitation: هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى

تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتهدف مراكز التسهيل المؤسسات على تحقيق جملة من الأهداف التي حددها المرسوم التنفيذي رقم 03-79. وتتمثل مهام مركز التسهيل في²²:

- دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها؛
- مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية؛
- تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني؛
- مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير؛
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع؛
- تقديم خدمات في مجال الإستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تطوير القدرة التنافسية؛
- المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

2. واقع حاضنات الأعمال في الجزائر: في إطار تجسيد مشروع إقامة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر، استلمت الوزارة الوصية 28 مشنلة نهاية عام 2015 منها 13 مشنلة باشرت عملها محتضنة 135 مؤسسة، والجدول (1) يوضح تطور عدد مشاتل المؤسسات المشغلة في الجزائر خلال الفترة (2011-2015).²³

الجدول (1): تطور عدد مشاتل المؤسسات المشغلة خلال الفترة (2011-2015)

السنوات					مشاتل المؤسسات
2015	2014	2013	2012	2011	
13	13	4	4	4	عدد المشاتل المشغلة
135	120	46	29	33	عدد المؤسسات المحتضنة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d'information statistique de la PME**, Rapports annuels 2012-2015.

يتضح من مضمون الجدول أن عدد مشاتل المؤسسات في الجزائر المشتغلة منها لم يتجاوز عددها خلال الفترة (2011-2013) أربعة مشاتل، لتصبح فيما بعد 13 مشتلة موزعة على 13 ولاية، والملاحظ أيضا أن عدد المؤسسات المحتضنة تزايد خلال عام 2014 بنسبة 160% مقارنة بعام 2013، ليرتفع عددها بنحو 15 مؤسسة مع نهاية عام 2015.

أما فيما يخص مراكز التسهيل فقد أنشأت الوزارة الوصية عام 2015 استلمت 30 مركز تسهيل موزع على التراب الوطني، يشتغل منها 16 مركز تشغيل موزع على 16 ولاية من خلال مرافقتها لنحو 1550 مشروع من أصل 3158 مشروع مستقبلي، أما تطور عدد هذه المراكز خلال الفترة (2011-2015) يوضحه الجدول (2) التالي:

الجدول (2): تطور عدد مراكز التسهيل خلال الفترة (2011-2015)

السنوات					مراكز التسهيل
2015	2014	2013	2012	2011	
16	15	12	12	10	عدد المراكز المشتغلة
1550	1735	1132	2052	742	عدد المؤسسات المرافقة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletin d information statistique de la PME**, Rapports annuels 2012-2015.

تظهر إحصائيات عام 2015 بأن عدد المؤسسات المرافقة تراجع بنسبة 10.66% مقارنة بعام 2014، وأن أكبر عدد من المؤسسات المرفقة تحقق بمركز تسهيل ولاية وهران لمرافقه 686 مؤسسة وهو ما يعادل 44% من مجموع المؤسسات المرفقة خلال نفس العام، المشاريع المدعومة من قبل مراكز التسهيل تشتغل في عدة قطاعات أهمها: صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والبناء، الأشغال العامة، والخدمات، وصيد الأسماك، والحرف والمهن، والنجارة.

3. معوقات تطور حاضنات الأعمال في الجزائر:

ترجع أسباب ضعف أداء حاضنات الأعمال في الجزائر إلى جملة من العوامل، يمكن حصرها في الآتي²⁴:

- اقتصاد حاضنات ومشاتل المؤسسات على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الجديدة، دون الأهداف الأخرى هو تحجيم لدور هذه الأجهزة، ويساهم في التقليل من فعاليتها ودورها المتوقع منها؛
- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني، من خلال جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال؛
- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيل هذا النوع من المؤسسات، دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال؛

- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل.

4. سبل تفعيل وترقية حاضنات الأعمال في الجزائر: قناعة منا أنه لكي ترتقي الجزائر بحاضناتها إلى مستوى يسمح لهذه الأخيرة أن تحقق الأهداف المرجوة منها لا بد أن تتوفر جملة من العوامل نلخصها فيما يلي²⁵:

- الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال من خلال التركيز على إنشاء روابط بين الحاضنات والجامعات والمؤسسات الأكاديمية بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال والمقاولاتية في وسط الباحثين والطلاب، وتثمين نتائج البحث العلمي وربطها بالقطاع الصناعي، وعليه فإننا نقترح أن تكون في كل جامعة حاضنة أعمال خاصة بها سواء

كانت مرتبطة بكلية معينة أو معهد متخصص، أو تكون حاضنة عامة تشمل جميع التخصصات؛

- تشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية من جهة وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية؛

- اختيار المؤسسات المنتسبة للحاضنة وفقا لخبرة أصحابها وكفاءتهم، والإمكانية التسويقية لمنتجاتها، وتكملها مع بقية المؤسسات المنتسبة للحاضنة.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه من دور وأهداف حاضنات الأعمال ومدى مساهمتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارب الدولية، زاد تأكيدنا على أنه من المجدي والضروري دعم حاضنات الأعمال في الجزائر، لتزداد فاعليتها من خلال تقديمها للمساعدات الفنية والمالية، ومما تقدم يمكن الخروج ببعض التوصيات اللازمة للتنمية وارتقاء حاضنات الأعمال وذلك على النحو التالي :

- تفعيل دور حاضنات الأعمال، في عملية التنمية، وذلك من خلال توفير بيئة تشريعية وقانونية تعطي لهذه الحاضنات دورا أكبر في العملية التنموية؛

- ضرورة تهيئة الظروف المادية والبشرية لإنشاء حاضنات الأعمال على مستوى الجامعات وتفعيل آليات التعاون بينها وبين حاضنات الأعمال خاصة التكنولوجية منها لتبني ورعاية الأفكار الابتكارية للعناصر الريادية؛

- ضرورة تحديد مجالات عمل الحاضنات، والاهتمام بشكل كبير بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الطاقات المتجددة، وتكنولوجيات الزراعة التي تلائم البيئة الجزائرية؛
- إيجاد صندوق خاص لإنشاء حاضنات متخصصة في كافة أنحاء ولايات الجزائر ولتقديم كافة أشكال الدعم المادي والفني لهذه الحاضنات؛

- ضرورة متابعة الشباب المستفيد من الحاضنات بعد الخروج بمشاريعهم، ومحاولة مساعدتهم للنهوض بأعمالهم ولو لفترة زمنية محدودة حتى تستطيع المؤسسة الاعتماد على نفسها بشكل تام؛

- الاستفادة من الكفاءات العربية المحلية والمهاجرة من خلال إنشاء حاضنات أعمال عربية ودولية، و بما يسمى بالحاضنات الافتراضية، والاستفادة من ثورة المعلومات، من أجل المساهمة في بناء مؤسسات تكنولوجية، تساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة المحلية؛

- نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال، للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات.

الهوامش والإحالات:

¹. زكريا الدوري، وأحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري للنشر، عمان، 2009، ص: 411

². إدريس محمد صالح، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانيمارك، 2009، ص: 67.

³. أحمد عبد الوهاب، تعريف حاضنات رواد الأعمال ودراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح لدور الحاضنة، ورقة بحثية مقدمة للمركز المصري للدراسات السياسية العامة، 2016، ص: 10.

⁴. Centre for Economic and Social Services, **Global Good Practice in Incubation Policy Development and Implementation**, the World Bank, Washington, U.S.A, 2010

⁵. عاطف الشيراوي إبراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو، 2005، الرباط المغرب ص: 5.

⁶. إدريس محمد صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 73، 72.

⁷. National Business Incubator Association, **best practice report**, 2000.

⁸. بالاعتماد على: - ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضدي، الأدوار الإستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال "نموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتفان"، جامعة الموصل، العراق، ب س ن، ص: 78. - مراد إسماعيل، عماد داتو سعيد، حاضنات الأعمال التكنولوجية: دراسة مقارنة تجربة الجزائر مع التجارب الأجنبية، مداخله مقدمة للأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق، جامعة بسكرة، 2011، ص: 4.

- ⁹. عبد الرحيم ليلي، لدرج خديجة، حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع في المؤسسات الصغيرة الرائدة، مداخلة، ب س ن، ص، ص: 708.
- ¹⁰. عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ص: 91.
- ¹¹ - https://worldbusinessincubation.wordpress.com/2013/10/09/review-of-20-business-incubation-models-infodev-process-model_2009-part-15-of-20/c/, date : 21/12/2017.
- ¹². وحمد عبد الهادي رشيد، فرص إقامة حاضنات الأعمال في العراق لدعم المشروعات الصغيرة، مقال، مجلة جامعة بغداد العراق، ص، ص: 244، 245.
- ¹³. بن قطاف احمد، دور برنامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة/دراسة بعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مقال بمجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، العدد 14، المجلد 1، 2016، ص: 146.
- ¹⁴. **Liste des incubateurs en France :** http://www.monincubateur.com/site_incubateur/incubateurs, date :21/12/2017.
- ¹⁵. عاطف الشيراوي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 53-59.
- ¹⁶. نفس المرجع.
- ¹⁷. ميسر إبراهيم أحمد الجبوري، معن وعد الله المعاضيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
- ¹⁸. برحومة عبد الحميد، صورية بوطرفة، واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر و سبل تغييره على ضوء التجارب العالمية، مداخلة، 2011، ص: 07.
- ¹⁹. المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشارتل المؤسسات، الجريدة الرسمية، العدد 13، 2003، ص: 13.
- ²⁰. نفس المرجع.
- ²¹. موقع المديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة: http://www.dipmepi.biskra.com/page.aspx?page_id=42
- ²². موقع المديرية الولائية للصناعة والمناجم لولاية بسكرة، مرجع سبق ذكره.
- ²³. Bulletin d information statistique de la PME, Ministère du Développement industriel et de la Promotion de l'Investissement , N23, 1er semestre 2013, p:29.
- ²⁴. مراد إسماعيل، عماد داتو سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 12.
- ²⁵. بالاعتماد على: - برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 11. - بن قطاف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 153، 154.